من صور الاستدلال بالقياس
في تصحيح الأخطاء الشائعة في العصر الحديث
(دراسة وصفية تحليلية)

د. محمد قاسم الزوكاني(*)

مدخل:

يحاول هذا البحث بيان مدى الاستدلال بالقياس في تصحيح الأخطاء الشائعة في العصر الحديث؛ وذلك من خلال تحليل أمثلة مصطفاة من مصنفات بعض علماء التصحيح اللغوي المعاصرين. والمُبْتَغَى من هذا التحليل مقاربة ضوابط مقترحة؛ ليُعوَّل عليها أو يُستأنس بها في حقل التصحيح اللغوي، وقد يُستفاد منها في روافد التنمية اللغوية الأخرى؛ كالاشتقاق، والتعريب، والنحت، ووضع المصطلحات، ونحو ذلك.

وارتكز هذا الانتقاء على معايير أبرزها شهرة هذه المصنفات واتساع تداولها، وحِظوتها بتقريظات وشهادات من علماء وباحثين تُظهر أهميتها وآثارها في المكتبة اللغوية، ثم اتجهت هذه الدراسة إلى اصطفاء أمثلة لكلمات وتراكيب متداولة وردت في كتب هؤلاء المصححين، واتسع القول فيها بين مصحِّح ومُخطِّئ. وفي ضوء تحليل هذه الأمثلة تتجلَّى بعض

(*) دكتوراه في علوم اللغة العربية - أستاذ مساعد للغة العربية بجامعة أبو ظبي.
ورد البحث إلى مجلة المجمع بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠١٧م.

معالم القياس وآثاره ومدى تعويل المصححين عليه؛ للاستفادة - كما ذكرنا - من هذه الجهود في ربط اللغة بالحياة، وجعلها قادرة على تلبية مطالبها المتجددة، والوفاء باحتياجات التفجّر المعرفي الذي يشهده العصر الحديث. والمصححون اللغويون الذين اشتملت هذه الدراسة على نماذج من جهودهم في الاستدلال بالقياس هم[(١)]:

١- إبراهيم اليازجي. ٢- محمد علي النجار. ٣- محمد العدناني. ٤- صلاح الدين الزعبلاوي. ٥- د. إميل يعقوب. ٦ - مجمع اللغة العربية في القاهرة[(٢)].

تعريف القياس:

القياس - في اللغة - تقدير الشيء على مثاله. جاء في اللسان: «قاس الشيءَ، يقيسه قيْساً وقياساً واقتاسه وقيَّسه: إذا قدَّره على مثاله... والمقياس: المقدار... وما قِيس به. والمقايسة: مفاعلة من القياس... ويقال: قايَسْتَ بين شيئين: إذا قادَرْتَ بينهما»[(٣)].

وجاء في المعجم الوسيط مادة (قيس): «قاسَ الشيء بغيره، وعلى

(١) رُتِّبت الأسماء بحسب التسلسل التاريخي. (أُدرِج المجمع في النهاية؛ لتواصُل جهوده واستمرارها).

(٢) لا شكّ في أن مكتبة التصحيح اللغويّ زاخرة بمصنفات حرص أصحابها على أن تظل العربية نقية من شوائب اللحن. وسيكون هذا البحث مقدمة أو حلقة في سلسلة تشتمل على محاولات أخرى تُبرز أثر القياس في عدد آخر من مصنفات التصحيح الجديرة بالتناول ، من القديم والحديث، (إنْ قُدِّر لهذا المطمح أن يرى النور). وهناك أمر آخر تجدر الإشارة إليه، وهو أن المصححين اللغويين الذين تناولت هذه الدراسة أنموذجات من أعمالهم، لم يقتصر استدلالهم على القياس وحده في أحكامهم التي أطلقوها، بل كانت هناك وجوه أخرى لاستدلالهم، ولكن - لضيق المقام - اقتصرت هذه الدراسة على القياس وحده.

(٣) ابن منظور: اللسان، قيس: (١١/ ٣٧٠).

غيره، وإليه قيْساً وقياساً: قدَّره على مثاله... قايَسَ الشيء قياساً، ومقايسة: قدَّره، والشيءَ بكذا وإلى كذا: قدَّره به... واقتاس الشيء بغيره، وعليه: قاسه. والقياس (في اللغة): ردّ الشيء إلى نظيره»(٤).

والقياس - في الاصطلاح - هو: «حمل فرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»(٥).

نبذة من تاريخ القياس:

ابن أبي إسحاق أول مَنْ مدَّ القياس:

اشتهر ابن أبي إسحاق بالتّوسّع في القياس. قال السيوطي: «وإنَّ ابن أبي إسحاق - على ما قال ابن سلام - أوَّلُ مَنْ بَعَجَ النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء. وكان ابن أبي إسحاق أشدَّ قياساً، وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها. وخير ما يمثّل اتجاه ابن أبي إسحاق جوابه حين سأله يونس: هل يقول أحد: الصّويق، يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرّد وينقاس»(٦).

القياس على الأكثر:

وقال رجل للخليل: «أخبرني عمَّا وضعت مِمَّا سمَّيتَ عربيّةً: أيدخلُ فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّةٌ؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمِّي ما خالفني لغات»(٧). وكذلك

---

(٤) المعجم الوسيط: مادة (قَيَسَ).

(٥) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٣. وأورد ابن الأنباري تعريفات أخرى متقاربة.

(٦) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص٧٣.

(٧) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص٦٢. = نسب الأستاذ الأفغاني - رحمه الله - ذلك =

فعل عيسى بن عمر: «... وضع كتابه على الأكثر (الأشيع)، وبوَّبه وهذَّبه، وسمَّى ما شذَّ عن الأكثر لغات»[٨].

القياس بين البصريّين والكوفيّين:

ومن أبرز الأسباب التي أدّت إلى اتّساع الخلاف النحوي، وانقسام النحاة إلى مدارس أو اتّجاهات، كيفية تطبيق هذا الأصل المهم من أصول النحو. فالبصريّون - كما مرّ على لسان بعض متقدّميهم - يقيسون على الأكثر، ويسمّون ما خالف القياس لغات، والكوفيّون يبنون على النادر والشّاذ. «**يقول الأندلسي في شرح المفصَّل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً في جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين**»[٩].

أركان القياس:

ولابد لكل قياس من **أربعة أركان**:

١ - **أصل**: وهو المَقِيس عليه. ٢ - **وفرع**: و هو المَقِيس. ٣ - **وعِلَّة جامعة أو «الجامع»**: وهي الصّلة بين طرفي القياس: (المقيس عليه، والمقيس). ولا تتحقّق إلا بجملة صفات مشتركة يطلق عليها «الجامع»، وربّما سميت «العلّة»، أو العلّة الجامعة، التي هي أحد أركان القياس. ٤ - **والحكم**: وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه؛ أي: إعطاؤه حكمه[١٠].

= كما نصَّ في كتابه، ونقله الباحث، إلى الخليل. وهذه النسبة عند التحقيق مخالفة للوارد في كتب القدماء من أن ذلك العالم الذي سُئل فأجاب هو أبو عمرو بن العلاء. وما كان ذلك - أرى - إلّا عن سهو؛ لأن الأفغانيّ أحال في ذلك على كتاب أحمد أمين (ضحى الإسلام)، مع أنّ أحمد أمين عزا ذلك إلى أبي عمرو بن العلاء عزواً صريحاً لا لَبس فيه = المجلّة.

(٨) السابق: ص٧٣ .

(٩) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص١٢٩. و سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص١٩٧.

(١٠) السابق: ص٩٣. وينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٧١. وسعيد الأفغاني: في =

ويوضح أبو البركات بن الأنباري ذلك بالمثال الآتي: «وذلك مثل أن تركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله؛ فتقول: اسم أُسند الفعل إليه، مقدَّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يُسمّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجرِي على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو»[(١١)].

ولبعض اللغويين المعاصرين اعتراضات على شيء من صور القياس التي وردت في كتب أصول النحو، ومجمل ما يرونه أنَّ الإيغال في الأقيسة المنطقية يُثقل كاهل المتعلمين.

والقياس بأبسط صوره لا يخلو من الأركان التي نصَّ عليها النحاة، ورآها د. حمودة متكلفة. وما فعله النحاة هو تحليل مراحل الحَمْل أو القياس، فالأركان متحققة ضمناً وإن لم يَنُصَّ عليها الذي يُجري القياس. ولعلّ الذي قاد د. حمودة وكذا د. محمد حسن عبد العزيز إلى التخفف من التحليلات والتعليلات والأحكام النظرية، هو الإكثار منها في بعض مراحل التعليم إلى حدٍّ يكُدُّ المتعلم ويجعله بَرِماً من حشد العلل التي يغرق فيها النص اللغوي الذي هو المُبْتَغَى، فتكون النتيجة إحساس المتلقي بالضيق والصعوبة، فيعزف عن النحو.

= أصول النحو، ص ٩٧. ود.طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، ص١٠٤. ود. محمد حسن عبد العزيز. القياس في اللغة العربية، ص٢٠-٢١. ود. عفاف حسانين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص١٤٣. ود.سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، ص٢٠.

(١١) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٥، وينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٧١.

والحق أنَّ لمحاكاة النص الفصيح أو القياس عليه سياقاً أو مجالاً، وإنَّ للتعليل والتحليل مجالاً أو مستوًى آخر. والخلط بينهما ليس صحيحاً، وهو الذي أدَّى إلى ضيق بعضهم بالعلل ومهاجمتها والدعوة إلى حذف الثواني والثوالث منها؛ كما يرى ذلك ابن مضاء القرطبي في ردّه على النحاة، وغيره.

وإذا جعلنا لكل مقام مقالاً - كما يقولون - فلعلّ من المفضّل أن يكون التعلم (في غير المراحل التخصصية العليا) منصبًّا على النص ومحاكاته والقياس على غراره، كما يُفَضَّل التخفّف من العِلَلِ وشرحها، وإذا فعلنا ذلك فقد تنتفي الصعوبة. ويمكن أن يُخَصَّص البحث في العلل والأقيسة المنطقية أو النظرية للمعنيِّين بفلسفة النحو واللغة. فالفكر النحوي - والعلل جزء منه - يمثل ثروة عقلية، تستحق الإعجاب، ويتجلى فيها الإبداع بأبهى صوره. فلا يصحّ أن نهدرها تحت وطأة التيسير أو التسهيل في حقل التعليم.

وبعد هذا المدخل؛ يحسن الانتقال إلى معرفة مواقف بعض مصنفي كتب التصحيح اللغوي - في العصر الحديث - من القياس، ومدى اعتمادهم عليه في آرائهم أو أحكامهم اللغوية.

١ - إبراهيم اليازجي (١٩٠٦)م:

السماع عند اليازجي مقدّم على القياس؛ لأنه يطمح إلى أن يعود أبناء العربية والمعنيّون بها إلى أساليب الفصحاء المشرقة الخالية من شوائب العجمة والهُجْنة والرّكاكة. لذا نجده عزف عن الأخذ بالقياس أو المجاز أو توسعة الدلالة لهذا المقصد النبيل[١٢]. فهو يريد أن تَظَلَّ العربية القدمى

(١٢) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (المقدمة: ص ١١): قال: «... وما ننويه من صدق الخدمة وإخلاص القصد في تقويم أَوَدِ اللغة، وهو الغرض الذي طالما توخيناه، وسعينا له. ورأينا من تفشّي التحريف واللحن، والصيغ العامية والأعجمية، ما خشينا معه تأصّل =

برُوائها ونقيّ بيانها بعد أن أفْسَدت بعضَ أساليبها العاميات والترجمات السقيمة، والصدودَ عنها، وعدم إيلائها ماهي جديرة به من الاهتمام والرعاية والإقبال، وبذل قصارى الجهد في تعلّمها. ولكنّ عدم الأخذ بالتطور الدلالي بضوابط مناسبة يضيّق اللغة، ويحدّ من مسايرتها مستجدّات العصر. فما كان له وجه من القياس ولا يُخلّ بأصل من أصول اللغة يجدر الأخذ به، ولكن اليازجي تشدّد بمقاييسه، فلم يأخذ بالقياس إلا إذا عززه السماع، وعدم التعويل على القياس فيه تقييد لنمو اللغة وحيويتها.

والأمثلة التي ردّ اليازجي فيها القياس، ولم يعتمده تردّدت في مواضع متعددة من كتابه منها: تخطئة جمع «النادي» على «النوادي»، وهو القياس. قال اليازجي: «ويقولون: قد شاع هذا الخبر في النوادي، يريدون جمع النادي، وهو مع كونه القياس، غير مستعمل. وإنما يقال في جمعه: الأندية، وهو في الأصل، جمع ندي، بمعنى النادي. استغنوا به عن جمع النادي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع «الأحدوثة» عن جمع الحديث»[١٣].

ومن العبارات التي كثر ورودها في كتابه مؤكِّدة وقوفه عند السماع: «وليس ذلك من استعمال العرب في شيء»[١٤]، «وكل ذلك خلاف المنقول عن العرب والمسموع عنهم»[١٥].

ويخطّئ قولهم: «ينبغي عليك أن تفعل كذا؛ فيعدونه بـ (على) لظنّهم أنه

= الفساد في اللغة بما يتعذّر اقتلاعه»، العبارة في الأصل: «ما خشينا معه إلى تأصل الفساد...» ولعل «إلى» – هنا – مقحمة لخلل طباعي. ويقول من مقاصده في نشر كتبه: «... إحياء لكثير من ميّت ألفاظ اللغة وتراكيبها التي انقطع عهد الأقلام بها منذ قرون».

(١٣) السابق: ص٣٧ (طبعة مطبعة مطر بمصر، ط١). وطبعة نظير عبود، ص٦٤.

(١٤) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص ٤٤.

(١٥) السابق: الصفحة نفسها.

بمعنى (يجب)، وليس كذلك؛ لأنّه في الأصل مطاوع «بغى» الشيء؛ بمعنى: طلبه؛ فكأنّه قيل: يتطلّب لك. وإن كان لا يجوز أن يُقال: انبغى، وانطلب، بهذا المعنى، ولكنه من الألفاظ التي جرت كذلك على ألسنة العرب، وأُلزمت وجهاً من الاستعمال لا تتعدّاه»، وهو يستعمل عندهم بمعنى: يجوز، ويصلح، ويتيسّر، ولم يُسمع عنهم إلا موصولاً باللام؛ ومنه: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠]، ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]»[١٦]. والجدير بالذكر أنّه قَبِلَ تضمين «شَكَرَ» معنى «حَمِدَ»، ولم يُجِزْ تضمين «ينبغي» معنى «يجب»؛ ولعلّ ذلك يرجع إلى عدم توسّعه في المجاز والتضمين، كما صرّح في مقدمة كتابه «لغة الجرائد».

وتعدية الفعل «أحاط» في قولهم: أحطته علماً بالأمر، أي: أنهيته إليه، وأعلمته به، ولم يستعمل هذا الفعل إلا لازماً، كقولهم: «وأحطت به علماً، لم يُسمَع فيه غير ذلك»[١٧].

ويقترح أن تستعمل **كلمة «التوفير» بدلاً من «الاقتصاد»**؛ لأنَّ الاقتصاد في اللغة بمعنى الاعتدال والتوسّط في الأمر، «فضلاً عن أنَّ الفعل لازم لا يحتمل التعدية». قال اليازجي: «بلى إنَّا لم نجد هذا اللفظ في كلامهم على وجهه الذي نستعمله اليوم، ولكن يمكن ردّه إلى كلامهم من أسهل سبيل، وذلك أنّهم يقولون: شيء وافر؛ أي: تامّ لا ينقص فيه. وقد وفَّره توفيراً، إذا جعله تامًّا...»[١٨].

ونراه هنا يأخذ بغير المسموع، خلافاً لمنهجه القائم على الاعتداد بالمسموع. ويعزّز تخريجه بورود هذا الاستعمال في كتابات بعض المولّدين؛

(١٦) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص ٣٤ – ٣٥.

(١٧) السابق: ص ٣٩.

(١٨) السابق: ص ٤٢.

كالمسعودي، والمَقَّريّ، والبلويّ[١٩]؛ استئناساً وتقريراً للفائدة، كما يقول، ولكن نجده في مواضع أخرى يخطّئ من استأنس بأساليبهم[٢٠].

وأقر استعمال لام التقوية[٢١] في شعر بعض المحدثين **لضرورة الوزن**، على أنَّ من المحدثين من زاد هذه اللام في غير ذلك، ولم تُسمع زيادتها إلا في الشعر لضرورة الوزن كقول الحافظ جمال الدين اليعمري:

واسْتَنْشِقُوا **لهوا** الربيعِ فإنّه نِعْمَ النسيمُ وعنده ألطافُ[٢٢]

ونراه في موضع آخر لا يلتمس للمتأخر ضرورة. قال: «ويقولون: جماعة القُسُس – بضمتين – يريدون القسوس؛ فيحذفون الواو لأنّ الساكن العين لا يُجمع على فُعُل، ولم يمرَّ بنا من مثل هذا إلا قول عبد الرحمن الشيرازي:

لو أنّ ما ذَابَ منه يجمدُ لم يصلحْ لغيرِ العُقودِ **والشُّنُفِ**[٢٣]

يعني الشُّنُوف، فحذف لضرورة الشعر وإن كان المتأخر لا تُعذره ضرورة»[٢٤].

---

(١٩) السابق: ص ٤٣.

(٢٠) ينظر مثلاً: ص ٩٢. وفيها تخطئة للمسعودي.

(٢١) ويقولون: أمكن له أن يفعل كذا، يُعدّونه باللام، وهو متعدٍّ بنفسه. ويرى اليازجي أن ابن بطوطة، وهو في رأيه أول من أدخل هذه اللام، توهّم أنها لام التقوية. ولام التقوية مثلها في قولك: زيدٌ محبٌّ لي وعجبت من ضربك لعمرو، وهذه اللام تزاد بعد الصفة والمصدر لتقوية عملهما كما تقرّر في كتب النحاة، ولا تزاد بعد الفعل لاستغنائه عن التقوية، فلا يقال: أحببت لزيد ولا ضربت لعمرو كما يظهر لك بالبديهة فتنبه. السابق (طبعة نظير عبود، ص٨٣-٨٤).

(٢٢) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص ٨٤-٨٥. طبعة نظير عبود.

(٢٣) البيت من البحر المنسرح. والشَّنْفُ (وبالضم لحن): القُرْطُ الأعلى، أو مِعْلاق في قُوفِ الأذن (أعلاها)، أو ما عُلِّق في أعلاها، وأمَّا ما عُلِّق في أسفلها فقُرْط. والجمع: شنوف. الفيروز آبادي: القاموس المحيط (شَنَفَ).

(٢٤) السابق: مطبعة مطر بمصر، ط١، د.ت ص ٢٢-٢٣.

ومجمل القول: لم يكن اليازجي يعوّل على القياس إلا نادراً؛ لأنه كان معنيًّا بالمسموع وبضرورة المحافظة عليه بدلالاته المنقولة عن الفصحاء.

٢- محمد علي النجار [١٩٦٥م]:

صحّح النجار كثيراً من المسائل اعتماداً على القياس، ومن المسائل التي قال بقياسها: ناقلاً قول السعد في المطوّل، وهو: «قط: اسم فعل بمعنى انْتَهِ. ويُصَدَّرُ كثيراً بالفاء تزييناً للفظ، كأنه جزاء شرط محذوف، أي: إذا كان كذلك فانته عن الآخر». ثم قاسها على فاء الشرط، فرأى أنها لا تتصدّر كما أن الجواب المقرون بالفاء لا يتصدّر، وقاسها على الفاء العاطفة أيضاً، فقال: وهي أيضاً في صورتها فاء العطف، وهي لا بدّ أن يتقدمها المعطوف[٢٥]. وبهذا القياس خَطَّأ تصدُّرها ولم يرتض قياسها على (إنما) أو(خلا) الاستثنائية التي تقدّمت في قول الشاعر:

خلا اللهَ لا أرجو سِواكَ، وإنّما أَعُدُّ عِيالي شعَبةً من عِيالكا

قال: «**فإنّ وجود الفاء - أي: في(فقط) - يُوجِبُ سَبْقَ كلامٍ عليها**»[٢٦].

وقاس النجار مجيء (فَعِيل) - وإن لم يسمع - مما ورد منه (مفعول) في معناه: فصحّ عنده (رجل تعيس)، اعتماداً على ورود (متعوس). قال: وقد جاء في الأساس: «تعسه الله وأتعسه، وهو منحوس ومتعوس، فترى كيف جاء متعوس. وإذا جاء متعوس سَهُلَ مجيء تعيس في معنى متعوس»[٢٧].

وإذا ورد الوصف من فعل ما، فالفعل مقيس وإن لم يُسمع، وهذا مذهب ابن جني المنقول عن أبي علي الفارسيّ القائل: «وإذا ثبت أمر المصدر الذي

(٢٥) محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٥م، المجلد ٢٦، الجزء (٢٠، ١٩)، ص١١٠٩.

(٢٦) السابق.

(٢٧) السابق: المجلد ٢٨، الجزء ١، ص٨٦.

هو الأصل لم يَتَخَالج شكٌّ في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو علي بالشام: إذا صحّت الصفة فالفعل في الكفّ. وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأنَّ المصدر أشدّ ملابسة للفعل من الصفة..»[٢٨]. وعلى هذا أجاز النجار التعبير الشائع: «علّل لما تقول»[٢٩] – بمعنى بيّن العلّة – والمشهور أنه لم يرد الفعل بهذا المعنى في المعجمات التي بين أيدينا، ولكن ورد في اللسان – بمعنى بيان العلة – استعمال الوصف منه (اسم الفاعل)، جاء فيه: «المعلّل: دافع جابي الخراج بالعِلَل»[٣٠]؛ فمجيء (المعلِّل) بهذا المعنى – كاف **لإجازة استعمال الفعل(علَّل) في التعبير المحدث**. ونراه – هنا – طرد الأصل أو استدلّ عليه (وهو الفعل علّل بدلالة غير مسموعة وهي بيان السبب)، بورود الفرع وهو الوصف (المعلِّل)؛ فقاس الأصل على الفرع. ويرى أيضاً أن نتريث في الحكم على ما خَلَتْ منه المعاجم التي لدينا: فقد يكون في غير ما هو مألوف لدينا»[٣١].

تعاقب التعدية بين الهمزة والتضعيف:

قال النجار بقياس التعدية بالهمزة، والتعدية بالتضعيف، وذهب أيضاً إلى تعاقب هاتين التعديتين؛ فما يُعدَّى بالهمزة تجوز تعديته بالتضعيف، والعكس جائز كذلك. أورد ذلك في مناقشة ما **نقله الزمخشري في (الأساس) من كلام أهل مكّة**: «وسمعتهم يقولون: أَوْرِنِيه، وهو من الوَرْي؛ أي: أَبْرِزْهُ

(٢٨) ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، قدَّم هذه الطبعة د. عبد الحكيم راضي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٥، ٢٠١٠م، (١/ ١٢٢).

(٢٩) الذي في القاموس المحيط والمعجم الوسيط (عَلَلَ) وأنَّ الفعل متعدٍّ.

(٣٠) محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، ١٩٥٠م، المجلد٢١، الجزء ٤، ص٣٢٩. وينظر: الفيرز آبادي: القاموس المحيط (عَلَلَ).

(٣١) السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٨، ص٧٢٣.

لي»[٣٢]. ويعقّب النجار على ذلك بتسويغه قول العامة في عصرنا: ورِّيني القلم؛ أي: أبرزه لي. قال النجار: «وإذا ساغ للزمخشري أن يسوّغ ما سمعه، فلنا أن نسوّغ ما نسمعه في عصرنا في هذا المعنى، وهو: ورِّيني القلم؛ أي: أبرزه لي. ولا فرق بين الاستعمالين إلا أن في الأول التعدية بالهمزة، وفي الثاني التعدية بالتضعيف، و التعديتان تتعاقبان وتتواردان»[٣٣]. والنجار - كما علمنا - يسعى جاهداً في إطار التسهيل الذي اختاره، إلى ردّ بعض العبارات العاميّة إلى أصول فصيحة، مضيّقاً بذلك المسافة بين العامية والفصحى، وهو منهج ارتضاه، وجعله إحدى غاياته في بحوثه ودراساته.

وقال بقياسية التعدية بالهمزة، فأجاز قولهم: **عمل مُرْبِكٌ**، وإن لم يسمع (أربك)[٣٤]، ولكنه ردَّ التعدية بالهمزة في قولهم: **أعاقني الأمر**، لأنه لم يرد الفعل (عاق) مزيداً بالهمزة (أعاق)[٣٥].

الاستئناس بالنظير الشاذ في بعض الأقيسة:

جاء في مناقشة جمع (حياة) على (حيوات) أو (حييات)، قوله: «وقد علمت أن إبدال الياء واواً في (الحيوان) عند الخليل وسيبويه شاذ لا ينقاس. ولقائل أَنْ يقول: إن الشذوذ يؤنس بالشذوذ، فالشذوذ في (الحيوان) يقرِّب الشذوذ في (الحيوات)»[٣٦].

وأخيراً، يمكن أن يقال: إن النجار متوسّع في القياس؛ لأن منهجه في

(٣٢) محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٦، الجزء (١٨، ١٧)، ص١٠١٠.

(٣٣) السابق.

(٣٤) السابق: المجلد ١٧، الجزء ١، ص٢٦.

(٣٥) السابق: المجلد ٢٧، الجزء ٣، ص٢٧٣.

(٣٦) السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٢، ص١٢٥.

التصويب اللغوي قائم على التيسير. فكلما وجد لعبارة شائعة تخريجاً مناسباً سوّغها. ولاشك في أنّ القياس من أغنى الموارد للتخريج والتسويغ.

٣- محمد العدناني (١٩٨١)م:

صرَّح العدناني بميله إلى القياس بل بحبّه له (على حَدٍّ تعبيره). تجلّى ذلك في **مسألة مؤنث كلمة «إنسان»**. فكثير من اللغويين لم يقبل «إنسانة» وعدَّها عامِّيَّة. ولكن صاحب التاج قال: إنها لغة استعملها العرب قليلاً. فأَتْبَعَ العدناني ذلك قائلاً: «وأنا من رأي صاحب التاج، من حيث جواز استعمال كلمة إنسانة؛ لأنني أحبّ القياس، ولا أميل إلى الشذوذ»[٣٧].

وقدَّم محمد العدناني القياس - في بعض المواضع - على السماع. فهو يردُّ بعض لغات العرب، ككسر حرف المضارعة، ورفع الأسماء الخمسة بالألف، ويفضّل الرجوع إلى **القياس والعقل**؛ كما يستنكر بعض ما جاء في الشعر الجاهلي أو الإسلامي مخالفاً القياس والقواعد النحوية، كإجراء **الأسماء الخمسة والمثنى** مجرى الاسم المقصور كما جاء في قول أبي النجم العِجْلِيّ:

إنَّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا قد بلغا في المجد غايتاها[٣٨]

وعندما يتسع الخلاف بين أئمة اللغة أو النحو والصرف، يحكّم العقل والمنطق، على أنه يشترط لما اختاره أن يوافق أحد المجامع اللغوية على ما ذهب إليه أو اقترحه[٣٩].

وأكثر اللغويين على أنَّ «**الأَلْفَ**» عدد مذكّر، تقول: هذا ألف. ولكن سَرَدَ العدناني أمثلة جاء الأَلْفُ فيها مؤنثاً؛ كقولهم: قبضتُ ألفاً تامّة[٤٠]؛

(٣٧) محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص ٣٠.

(٣٨) السابق: ص٨، ٩.

(٣٩) السابق: ص٦.

(٤٠) السابق: ص ٢٦.

فخطَّأ هذا القول، والصواب عنده: قبضت ألفاً تامًّا، وهو متابع الحريري في ذلك. ولكنه بعد الانتهاء من مناقشة الأدلة أجاز تأنيث الأَلْف؛ بناء على ما نقله عن الحريري في جواز تأنيث المذكر وتذكير المؤنث حملاً على المعنى. قال الحريري في درّة الغوّاص:

فإنَّ كِلاباً هذهِ عشْرُ أَبْطُنٍ وأنتَ بريءٌ مِنْ قبائِلِها الْعَشْرِ

فإنَّه عنى بـ«البطن» القبيلة، فأنَّثه على معنى تأنيثها، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنَّثَ «المِثْلَ»، وهو مذكّر، لمّا كان بمعنى الحسنة(٤١). ونظير تأنيثهم «البطن»، وهو مذكَّر، تأنيثهم الأَلْف في العدد، وهو مذكّر. ونقل العدناني قولهم: هذه ألف درهم. وخرَّج التأنيث - هنا - على المعنى؛ فقال: «لا يشهد ذلك بتأنيث الأَلْف؛ لأنَّ الإشارة وقعت على الدرهم، فكان تقدير الكلام: هذه الدراهم أَلْفٌ». وهو متابع في ذلك جماعة من النحويين، منهم ابن السكِّيت والفرّاء والزجّاج. وبعد أن نقل ما قاله ابن منظور والأزهري والزمخشري والمعجم الكبير (لمجمع اللغة العربية في القاهرة)، لخَّص المسألة بقوله: «فمن هذا كلّه نرى أنَّ الألف مذكّر، ويجوز تأنيثه على أنه جمع، أو صفة لموصوف مؤنث أو لجمع تكسير محذوفين، ورأيي أنَّ التذكير أسلم عاقبة»(٤٢).

ومن مناقشة العدناني هذه، نخلص إلى القول: إنه كان يميل إلى القياس بقدر ما تمكّنه الأدلة، فإذا نصر بعضُ الأدلة القياسية رأيَه أخذ بذلك. غير أنه لم يرجِّح القياس - هنا - على السماع؛ لأنَّ النقول التي أوردها تضافرت على تغليب المسموع، فتبع ذلك. لذا رأيناه يُعَنْوِنُ هذه المادة في كتابه:

(٤١) الحريري: درّة الغوَّاص (تحقيق بشَّار بكّور)، ص ١٥٧.

(٤٢) محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة (ط١)، ص ٢٦- ٢٧.

«معجم الأخطاء الشائعة»، هكذا: «هذا ألف أو هذه ألف» فلم يخطِّئ التأنيث، ولكنه اختار التذكير.

٤- صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

يعرّف الزعبلاوي القياس بقوله: «**ويقصد بالقياس**: ما أطبقت أقوال كثرة الأئمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة أو صياغتِهِ على مثال معلوم بنتيجة استقراء كلام العرب، وحَمْلِ بعضه على بعض»[٤٣].

وهو يُغْرِي بالأخذ بالقياس ويُرْهِفُ عزائم الكتاب والمحققين للتوسّع فيه، قال: «ونحن أحوج ما نكون إلى تثبيت أكثر المباني على دعائم القياس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً»[٤٤] على أن يكون ذلك قائماً على ما أطبقت عليه أقوال أكثر أئمة اللغة[٤٥]. وينكر دعوى من ذهب إلى أن يعضد القياس سماع؛ ليغدو سائغاً مقبولاً، وينعت هذا المذهب بالغرابة إذ يقول: «... من المحققين من يعاف الأخذ ببعض القياس السائد المنقول حتى يؤنسه سماع عن العرب، وهو غريب...»[٤٦]. ويستدل على ما ذهب إليه برأي لابن جني مجمله أنّ السماع ليس شرطاً في صحة القياس؛ إذ لو كان الأمر كذلك ما جدوى القياس في هذه الحالة؟ فالسماع - وحده - ينهض مسوّغاً ودليلاً، ولو احتاج القياس إلى سماع ليغدو صحيحاً: «لكان القوم - يريد العرب الفصحاء - قد جاؤوا.. بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثنائي والجموع والتكابير والتصاغير»[٤٧].

---

(٤٣) الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٤.

(٤٤) السابق: الصفحة نفسها.

(٤٥) السابق: ص١٤.

(٤٦) ابن جني: الخصائص (٢/ ٤٤)، والزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٤.

(٤٧) السابق: الصفحة نفسها.

وصرّح الزعبلاوي بأن ما اقترحه من تصحيحات لغوية مستندة إلى القياس تَرَكَ القولَ الفصل فيه للمجامع اللغوية(٤٨).

دعوته إلى التنمية اللغوية وفتح باب الاجتهاد اللغوي:

لم يعارض الزعبلاوي طرائق التنمية اللغوية، بل نراه يحثّ على التوسّع فيها واطّرادها، على أن تكون قائمة على أسس يلتزمها الكتاب ولا يخرجون عنها، قال: «نحن لا نمنع من الوضع والتوليد والاشتقاق والقياس والتجوز والاقتباس... ولكننا نعلّق المُضِيّ في كلّ ذلك على اعتماد أصول مرسومة يراعيها الكتاب...»(٤٩). ولم يقل الزعبلاوي بإيصاد باب الاجتهاد اللغوي، بل دعا إلى إعادة النظر في أقيسة اللغة وموازينها، في ضوء الحاجة التي يقتضيها البحث العلمي ومستجدات العصر ومستحدثاته، ورأى أن توضع لهذا الاجتهاد ضوابط؛ لكيلا يؤدي إلى العبث في اللغة وإشاعة الخلل في قواعدها. تجلّى ذلك في قوله: «فإذا كان البحث العلمي يقف مما حُدَّت به موازين اللغة وأقيستها على أنه في حاجة إلى دراسة وتمحيص، فنحن لا ندفع ذلك ولا نعافه، بل ندعو إليه ونُغْرِي به... على أن يوضع الكلام وضعاً صحيح التحديد والشمول»(٥٠).

وختاماً يمكن أن يقال: إن الزعبلاوي يميل إلى التوسع في القياس لمسايرة مستجدات الحياة وتطوراتها وللنظر فيما يشيع على أقلام الأدباء المرموقين وألسنتهم، ويقترح أن يكون كل قياس اجتهادي مقيداً بقرار من مجمع لغوي أو من مجامع لغوية عربية.

(٤٨) السابق: ص١٥-١٦.

(٤٩) السابق: ص١٦.

(٥٠) السابق: ص١٧.

ودعا الزعبلاوي في ضوء ما جاء في مفهوم القياس عنده، إلى فتح باب الاجتهاد اللغوي بضوابط معتمدة تحافظ على أقيسة اللغة وأصولها، كما صرَّح بضرورة اطراد التنمية اللغوية من خلال روافدها المتعددة؛ كالارتجال، والاشتقاق، والقياس، والتجوّز، والاقتباس... ويرى أنَّ للكتَّاب أثراً مهمًّا في ذلك كله، على أن ترعى المجامع اللغوية جهود المجتهدين في اللغة.

٥- د. إميل يعقوب:

قبل البدء بسرد أمثلة من القياس عند د. إميل، يحسن أن نقف عند مفهوم القياس وضوابطه عنده. يورد د. إميل أقوالاً متعددة تنصر القياس: منها لعباس أبي السعود، ولعباس حسن: «فتقول - مثلاً - إنَّ كلمة (وزن) تجمع قياساً على (أوزان) و(وُزون)، فتستعمل الكلمة (وُزون) ولو كانت غير مسموعة عن (العرب)، وذلك لأنَّ الوِزان (فُعول) قياسيّ في جَمْع كل اسم على وزن (فَعْل)[٥١]. فاللفظ المقيس يكون صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموع، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته»[٥٢].

وينقل قول **ابن فارس في القياس**: «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأنَّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[٥٣]. ويمّهد له معلقاً عليه بقوله: «وقد وقف ابن فارس موقفاً متزمِّتاً

(٥١) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة (ص٣٦)، وما أورده في المتن عزاه إلى عباس أبي السعود (الفيصل في ألوان الجموع، ص٦٥).

(٥٢) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة (ص٣٦)، وما أورده في المتن عزاه إلى عباس حسن (النحو الوافي: ٤/ ٦٣٣).

(٥٣) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٦، وما أورده في المتن نسبه إلى ابن فارس (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص٦٩).

من القياس». ثم ينقل قولاً لمصطفى الغلاييني يدعو فيه إلى الأخذ بالقياس المبني على سنن العرب في كلامهم، وتجدر الإشارة - هنا - إلى ضرورة التفريق بين نوعين من القياس، هما: ١- القياس الاستقرائي بأركانه الأربعة المعروفة (مقيس عليه، ومقيس، وعلة جامعة، وحكم) وهذا القياس هو المتَّبَع في النحو والصرف ٢- والقياس اللغوي. وأغلب الظنّ أنَّ ابن فارس يقصد بكلامه السابق القياس اللغوي لا القياس الاستقرائي النحوي.

فابن الأنباري الذي يقرّ القياس الاستقرائي النحوي، ينكر القياس في المجال اللغوي، إذ يقول: «أَلَا ترى أنَّ اللغة لمّا وُضِعت وضعاً نقليًّا لا عقليًّا لم يَجُز إجراء القياس فيها، واقتُصِرَ فيها على ما ورد بالنقل، ألا ترى أنَّ القارورة إنما سُمِّيت قارورة لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمّى كلّ ما يستقرّ قارورة، وكذا سُمِّيت الدار داراً لاستدارتها، ولا يسمّى كلّ شيء مستدير داراً فلو قلنا: إنَّ النحو ثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً، لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول، وذلك مخالف للمعقول»[٥٤]. وهذا معنى قول الأصوليين: «لا مجال للعقل في اللغات» أو «لا قياس في اللغات»[٥٥].

وحاول قليل من علماء الأصول إثبات اللغة بالقياس، ولكنّ جمهورهم لم يقرّ ذلك. فاللغة - عندهم - لا تثبت بالقياس. كما حاول بعض المحدثين كأحمد أمين أن يفعل ذلك.

وحاول د. إبراهيم أنيس[٥٦] أنْ يُجيز اللغة بالقياس، لإغنائها ورَفْدها

(٥٤) ابن الأنباري: لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ص٩٩-١٠٠.

(٥٥) د.طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، ص١٤٧.

(٥٦) حاول د. إبراهيم أنيس الاستفادة من هذا القياس - يريد: القياس اللغوي - في تعميم =

بالألفاظ والمصطلحات التي تلبي مطالب الحضارة ومستجداتها، ولكن لم يَلْقَ هذا الاتجاه رواجاً. ومن الاعتراضات التي وُجِّهت إليه: «أنَّ المعنى في القياس اللغوي غير مطَّرِد، فلو قلنا: إنّ الخمر معناها المخامرة أو التخمير لوجب عند مثبتي القياس إطلاق اسم الخمر على كل ما يُخمِّر العقل، ومع ذلك (فالبنج) لا يُسمّى خمراً مع كونه مُخَمِّراً، وهم إنْ أجازوا ذلك وجب أنْ يسمُّوا الدار قارورة، لمشاركتها القارورة في معناها، وهو أنَّ الأشياء تستقرّ فيها، وهذا لم يحدث»(٥٧). وأوجز الدكتور طاهر سليمان حمودة القول في مسألة القياس اللغوي بالعبارة الآتية: «وهكذا يتبيّن لنا تأكيد الأصوليين واللغويين عُرْفِيَّة الصّلة بين اللّفظ ومدلوله، وإنكارهم إثبات المدلول للفظ عن طريق القياس، لأنَّ ألفاظ اللغة تثبت معانيها نقلاً، ولا مجال للعقل في إثباتها، وهو الاتجاه السائد عند القدماء والمحدثين»(٥٨).

وبعد أن أيَّد [د. إميل يعقوب] القياس بأقوال العلماء، احترز من هذا التأييد، فلم يجارِ اللغويين المخطِّئين الذين بالغوا في الاعتداد بالقياس إلى

= المعنى بعد أن كان خاصًّا، قياساً على ما فعل العرب من تعميم اسم الخمر على كل مُسكِر، وتعميم اسم السارق ليشمل نابش القبور. والحقيقة أنَّ هذا القول يحتاج إلى نظر؛ لأنَّ العرب لم تعمّم اسم الخمر على كل مُسكِر، بعد أن كان اسم الخمر مقصوراً على عصير العنب، لم يحدث ذلك منهم عن طريق القياس، كما لم يطلق اسم السارق على نابش القبور عن طريق هذا القياس؛ لأنَّنا لو أثبتنا أنَّ العرب الذين يُحتج بهم فعلوا ذلك، لكان ذلك ثابتاً بالنص لا بالقياس، وإنما الذي فعل ذلك هو بعض علماء الأصول الذين أرادوا إثبات التسمية الجديدة عن طريق القياس. وقد أنكر عليهم ذلك المحققون. ينظر: د. طاهر سليمان حمودة، القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، ص١٥٠ - ١٥١.

(٥٧) السابق: ص١٥٠.

(٥٨) السابق: ص١٥٢.

حدٍّ مُفرط، فجعلوا ما خالف القياس خطأ، وأنَّ ما وافقه صواب، وأنَّ ذلك مبدأ يطبَّق على أبناء هذا العصر كما يُطبّق على أبناء عصر الاحتجاج، وأولهم عرب الجاهلية(٥٩). فيردّ على هؤلاء برأي لمصطفى الغلاييني ذهب فيه إلى أنَّ العرب كانوا يعدّون الكلمة مخالفة للفصاحة إذا كانت شاذّة في القياس والاستعمال معاً. أمَّا إن شذّت في القياس دون السماع، فلم يقل أحد من العلماء بعدم فصاحتها، و إلاّ كان كثير من الكلام غير فصيح(٦٠).

ثم قال د. إميل: «ولم يكن خلاف بين علماء اللغة وأئمتها في فصاحة المطَّرِد في الاستعمال، الشاذ في القياس، لأنَّ أحداً لا ينكر أنه هو اللغة الفصيحة... وقد أحسن ابن جني إذ لم يخطِّئ إلا ما شذَّ في القياس والسماع معاً»(٦١).

ويرى أنه لا يجوز تخطئة كل ما جاز قياساً، لذا ردّ تخطئة جمع (بائس) على (بؤساء)، لأنَّ (فعلاء) يطرّد في جمع (فاعل)، كما ردَّ تخطئة جمع (بحث) على (أبحاث)؛ لأن الوِزان (فَعْل) يجمع جمعاً قياسيًّا على (أفعال)(٦٢)، كما صوّب جمع (زهرة) على (زهور)؛ لأنَّ الوِزان (فُعول) يطرد في كل اسم على وزن (فَعْل)، نحو: شمس شموس، كعب كعوب، فأس فؤوس؛ ولأنَّ جمع (زهرة) على (زهور) مسموع أيضاً، إذ ورد في المصباح المنير والتاج(٦٣).

ورأى د. إميل أَلّا يُتوقَّف عند قياس الأقدمين، بل يفضَّل التوسع في

(٥٩) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٧. (وعزا هذا الرأي إلى إبراهيم المنذر: كتاب المنذر، مطبعة الاجتهاد، بيروت، ط٣، ١٩٢٧ م، ص٥). لم أجده في كتاب المنذر، مطبعة دارالسلام، بيروت ١٩٢٧.

(٦٠) السابق: ص٣٧. (وينظر: مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب، ص٣٨).

(٦١) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٧.

(٦٢) السابق: ص٤٧.

(٦٣) السابق: ١٥٦. ورد ذلك في عبارة المصنِّفَينِ في شرح بعض الألفاظ، ولم يرد في مادة (زهر). = المجلّة.

القياس: «وقد أحسن مجمع اللغة العربية صنعاً عندما فتح باب القياس»[٦٤].
ثم قال: «لكن إجازة القياس يجب ألا تؤدي إلى المبالغة في فتح بابه، أو إلى تفضيله على السماع»[٦٥]، فمن اللغة «ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر؛ نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يُقْدَم عليه بقياس، بل يُرجع فيه إلى السماع»[٦٦].

احتجاجه برأي الكوفيين:

واستند د. إميل يعقوب إلى رأي الكوفيين في جواز إدخال (أل) التعريف على المضاف والمضاف إليه في مبحث العدد؛ نحو: اشتريت الثلاثةَ الأثوابِ[٦٧].

وخلاصة القول: إنَّ د. إميل يعقوب يدعو إلى التوسُّع في القياس في ضوء ضوابط تحفظ للغة أصولها، واستساغ القياس على أمثلة شاذة مسموعة في باب النسب؛ لتخريج أمثلة شائعة نظيرة لها.

ودعا إلى الأخذ بالمولَّد والمحدَث، لإغناء العربية ورَفْدها بالمعاني المستجدة الشائعة. ولكن قيَّد ذلك بقرار لمجمع لغوي عربي، وبشيوع اللفظ أو المعنى في الكتابة.

واستند د. إميل يعقوب في بعض اجتهاداته إلى آراء الكوفيين إغناء وتوسعة للغة، ورفعاً للحرج عن أقلام كثيرين من أبناء العربية وألسنتهم. واستحسن توسع مجمع اللغة العربية في القياس وطَرْدِهِ في مسائل كثيرة.

---

(٦٤) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٧.
(٦٥) السابق: ص٤٨.
(٦٦) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ص٤٨. ويشير د. إميل إلى أنَّ هذا هو كلام ابن جني في المنصف (١/ ٣).
(٦٧) د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٠١.

٦ - مجمع اللغة العربية في القاهرة[٦٨]:

كان **للقياس أثر واسع في القرارات المجمعية**؛ فلا يكاد يخلو قرار منها من القياس بمفهومه الاصطلاحي، أو من دليل يمتّ إلى القياس بسبب. فمن القرارات المجمعية المتصلة بالقياس: «تكملة فروع مادة لغوية لم تُذْكر بقيتها»، وسنقتبس من هذا القرار؛ لطوله الحالة الأولى منه؛ ففيها توضيح لبعض وجوه القياس[٦٩]. جاء في القرار: إذا لم تُذْكر من مادة لغوية في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها؛ كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى، فلذلك حالتان:

الأولى: أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يُذْكر، على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي، وباب الرباعي وملحقه ومزيده... إلخ.

ولتوضيح هذه الحالة نسوق مثالاً يبيّن استكمال أوزان الأفعال المزيدة التي لم تُسمَع، قياساً على نظائرها من أوزان الأفعال المسموعة. والمثال مأخوذ من كتاب «في أصول النحو»، لسعيد الأفغاني؛ حيث يقول: «فإذا عارَضْنا ما وجدنا من هذه الأفعال - يريد مشتقّات الفعل (شقّ) التي أوردها اللِّسان والتَّاج - بالأوزان التي جمعها الصرفيون للفعل، وجدنا هذه المعاجم سكتت عن الصيغ الآتية: من مزيد الثلاثي: اِشْقَقَّ، اِشْقاقَّ، اِشْقَوَّقَ، اِشْقَوْقَقَ. ومن مزيد الرباعي: تَشَقْشَقَ، اِشْقَقَقَّ، اِشْقَنْقَقَ...»[٧٠]. ويتابع الأفغاني قوله: «وبعد، فالاعتدال أن

(٦٨) إن دراسة موقف مجمع اللغة العربية من القياس أمر متسع، لا يستوعبه بحث، بل يحتاج إلى بحوث، وما ورد منه - في هذا البحث - لا يتجاوز كونه قطوفاً أو إشارات سريعة، ستعقبها - إن قُدِّر ذلك - محاولات لتجلية القياس المجمعي بشيء من التفصيل أو الاستفاضة.

(٦٩) إذ يضيق المقام عن سرد تفصيلات الحالة الثانية. للاطلاع على تفصيلات القرار يُنظر: مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص١٤-١٥.

(٧٠) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ط٢، ص١٤٧.

نشتق ما نحتاج إليه اليوم، على أوزان العرب وأساليبها في تشقيق الصيغ دلالة على تنويع المعاني... في مزيدات الأفعال وصيغ الأسماء. وقد خطا مجمع اللغة العربية خُطًا مباركة في طرده القياس، في المصادر والصفات...»[٧١].

والمعروف أنه لا يلزم أن يكون لكلّ فعل مجرّد كلّ الأوزان المزيدة، ولا يلزم أيضاً أن يُستعمل لكلّ مزيد مجرّد، ولا فيما استعمل فيه بعض المزيدات أن يُستعمل فيه بعضها الآخر. بل المدار في كلّ ذلك على السّماع...[٧٢]. فهذا التضييق أو الحَظْر[٧٣] – كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني – لا يلائم طبيعة اللغة المعروفة بغناها ومرونتها وخِصْبها. فهذه الإمكانات اللغوية الكامنة المعطّلة، بحاجة إلى من يُطْلِقُها من عِقالها بضوابط مناسبة لتلبية مطالب العصر المستجدّة: «فنطرد من قواعد – الاشتقاق – ما كان غير مطَّرِد، ونُكْمِل المواد الناقصة في المعاجم، ونشتقّ من الأعيان وغيرها كل ما تدعو إليه حاجة...»[٧٤].

واستجابة لآراء كثير من العلماء والباحثين، واعتماداً على دراسات وبحوث متصلة بالتنمية اللغوية توسّع مجمع اللغة العربية القاهري في القياس، فحظي هذا الأصل أو المنبع بقرارات مجمعية كثيرة، يضيق المجال عن استعراضها هنا. ومن أمثلتها:

١- قياس المطاوعة من فَعْلَلَ وما أُلحِقَ به، وهو تَفَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَج.

٢- قياس تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة.

---

(٧١) السابق: ص ١٤٩.

(٧٢) ابن يعيش: شرح المفصَّل (تحقيق د. إميل يعقوب)، (٤/ ٤٣٠). وينظر حفني ناصيف وآخرون: كتاب قواعد اللغة العربية، ص ٧.

(٧٣) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ط٢، ص ١٤٨.

(٧٤) السابق: ص ١٥٠.

٣- قياس المطاوعة لفعّل المضعّف العين، وهو: تَفَعَّلَ.

٤- قياس استفعل لإفادة الطلب أو الصيرورة.

٥- قياس صنع مصدر من كلمة بزيادة ياء مشدّدة وتاء، وهو المصدر الصناعي.

٦- قياس صوغ مصدر على فُعَال، من الفعل اللازم المفتوح العين للدلالة على المرض.

٧- قياس صوغ مصدر على وزن فَعَلان، للفعل اللازم المفتوح العين، إذا دلّ على تقلّب أو اضطراب.

٨- قياس صوغ مصدر على وزن فِعالة، من جميع أبواب الثلاثي؛ للدلالة على الحرفة أو شِبْهِها.

٩- قياس صوغ اسم على وزن مِفْعل ومِفْعال ومِفْعلة، من الفعل الثلاثي للدلالة على الآلة التي يُعالَج بها الشيء، ويُضاف إلى هذه الصيغ الثلاث: فعَّالة؛ كخرَّاطة وسمَّاعة...

١٠- قياس صوغ مَفْعلة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد؛ كمَبْطَخَة ومَأْسَدَة.

١١- قياس صوغ فعَّال للمبالغة، من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدّي(٧٥).

ولعلّ من المفيد أن نقف عند أبرز وجوه الاستدلال لأقيسة القرارات المجمعية، من خلال استقراء طائفة من قرارات المجمع، فكثيراً ما كان يتوهّج القياس بين الأدلة، أو يبدو تاجاً لها. وإنّ ذِكْرَ بعض الملحوظات أو

(٧٥) المعجم الوسيط: مقدمة الطبعة الأولى، ص ١٣-١٤.

المقترحات لا يقدح في هرم القياس الشامخ، ولا ينال منه، بل يمكن أن يساعد على صَقْلِ أنماطه. فلعلّ النظر في هذه الملحوظات والإفادة منها لا يخلو من رَفْد لأدلة القياس وإغناء لها. ومن أوجه الاستدلال - التي فيها نظر - لأقيسة القرارات المجمعية:

١-البناء على القليل والأقل فصاحة:

من القرارات المجمعية المبنية على شواهد قليلة أو على الأقل فصاحة، القرار الآتي: «يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل؛ لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنَّ امتناع **التاء هو الغالب**، وما ذكره السيوطي في الهمع من أنَّ **الغالب** ألّا تلحق التاء هذه، وما ذكره الرضي من قوله: «ومِمَّا لا يلحقه[٧٦] تاء التأنيث **غالباً**، مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: فعولٌ... وعلى هذا يجري على تلك الصيغة - بعد جواز تأنيثها بالتاء - ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرّق بينها وبين مذكّرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث»[٧٧]. فيقال: غيور، غيورة، غيورون، غيورات، صبور، صبورة، صبورون، صبورات. وغير خاف هنا، أن القرار بني على أمثلة قليلة (أو غير غالبة)، كما صرَّح بذلك العلماء الذين ذُكروا. والدافع وراء ذلك هو تلبية حاجة الذيوع وكثرة الاستعمال.

وأجاز المجمع إلحاق تاء التأنيث بمِفْعِيل ومِفْعال ومِفْعل صفة لمؤنث، سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر، مثل: مِسْكين، ومِسْكينة،

---

(٧٦) في الأصل: «يلحق». ولعل سهواً مطبعيًّا وقع. فالسياق يقتضي زيادة «لا»، فتصبح العبارة: «ومِمَّا لا يلحقه تاء التأنيث...».

(٧٧) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤م)، ص١٣١.

ومِعْطار، ومِعْطارة[٧٨]. واستدلّ صاحب المذكرة التي بنى عليها المجمع قراره بأدلة منها: أنَّ الأصل في الصفات أن تلحقها علامة التأنيث، وأنّ سقوط هذه التاء في وصف المؤنث على هذه الصيغ يعدّه أكثر النحاة جارياً على الغالب، ويعدون مجيء التاء على غير الغالب، أو القليل[٧٩]. وتقول المذكرة: «ولا حرج أبداً من استعمال غير الغالب أو القليل»[٨٠]. فهنا تصريح بالأخذ بالقليل وغير الغالب.

وأجاز المجمع **استعمال «سواء» مع «أم» ومع «أو» بالهمزة وبغيرها**. جاء في القرار: «والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب (سواء)»[٨١]. وغير خاف هنا إجازة الأخذ بالقليل والأقل فصاحة.

٢- البناء على الوجه الضعيف:

وفي صيغة (فَعْلُون) بنى المجمع قراره على وجه ضعيف ليس له شاهد يعضده. جاء في القرار المتعلّق بهذه الصيغة: وعنوانه «صيغة (فَعْلون)، وكونها عربية، وإعرابها»: «ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتين، نحو ميسون وحمدون وخلدون، له أمثلته منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صِيغَ ما ورد من أعلام أهل المغرب».

وهو **يعرب إعراب المفردات بالحركات على النون مع التنوين ومع لزوم الواو**[٨٢] - فيقال في **(حمدون) علماً**: هذا حمدونٌ، وأكرمت حمدوناً، وعطفت

(٧٨) السابق: ص١٣٢.

(٧٩) السابق: (ينظر: الهامش).

(٨٠) السابق: (ينظر: الهامش).

(٨١) السابق: ص١٠١.

(٨٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (١/ ١١٩).

على حمدونٍ؛ فإن كان علماً لمؤنث، منع من الصرف للعلمية والتأنيث، ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهياً بياء ونون زائدتين(٨٣).

والذي يستدعي التوقف في هذا القرار، أنه بُنِي على وجه ضعيف. فالمذكّرة التي تقدم بها عطية الصوالحي تشتمل على خمسة مذاهب لإعراب صيغة فعلون. لعلّ أشهرها المذهب الثالث، وهو لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة؛ فيقال في (حمدون) علماً: هذا حمدونُ، وأكرمت حمدونَ، وعطفت على حمدونَ، من غير تنوين تشبيهاً له بهارون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منوّنة. قالت المذكرة في وصف المذهب الذي اعتمده قرار المجمع: «... ولم أعثر على شاهد لهذا المذهب غير بيت (يزيد)(٨٤) وقد جرَّحه أبو علي،

(٨٣) السابق: (١/ ١١٣).

(٨٤) يريد: قول يزيد بن معاوية متغزّلاً:

ولها بالماطرونِ إذا أكلَ النّملُ الذي جَمَعَا
خِلْقةٌ حتّى إذا ارْتَبَعَتْ سكنتْ من جِلِّقٍ بِيَعا

(الخزانة: ٢/ ٢٧٨)

والماطرون: بستان بظاهر دمشق. أكل النّمل الذي جمعا: كناية عن انقضاء الشتاء ومجيء الربيع؛ لأن النمل يأكل في الشتاء ما ادّخره في الصيف، ويقوّي هذا المعنى ما جاء في البيت الثاني: إذا ارتبعت؛ أي: دخلت في الربيع. والبيع: الكنائس، مفردها: بِيعة. وجِلِّق: دمشق.

وجاء في مذكرة عطية الصوالحي: «صيغة فعلون...»: «قال أبو علي: إنّ (الماطرون) بكسر النون، وإنها اسم أعجمي، وقد ذكر البغدادي في الخزانة (٢/ ٢٧٨) ما قاله أبو علي في الرد على الزجاج، ولا نطيل القول بإيراده اكتفاء بما نقله الرضي، وبما قاله ابن جني في سرّ الصناعة: فأما (الماطرون) فليست النون فيه زائدة؛ لأنها تعرب. قال: «ولها بالماطرون إذا، بكسر النون، فالكلمة إذن رباعية» انتهى. وفيه ردّ لمن جعل الكلمة ثلاثية كصاحب القاموس».

مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (١/ ١١٩-١٢٠).

وأبطل الاستدلال به، ولم أجد من جرى عليه من المحدثين. فالحقُّ أنه دون المذاهب السابقة، كما قال النحاة في ترتيب هذه المذاهب من حيث قوتها واشتهارها»[٨٥]. فالمذكرة التي بُنِيَ عليها القرار صرّحت - كما هو واضح - بالبناء على الأقل فصاحة، بل على المذهب الضعيف.

ومن القياس الذي لا يخلو من ضعف، ما بنى عليه المجمع قراره في **إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد**؛ كقولهم: «الكتاب رخيصٌ من حيث ثمنِهِ، بجرّ ثمن». جاء في القرار: «... واللجنة ترى إجازة إضافتها - أي: حيث - إلى الاسم المفرد وجرّه بعدها **قياساً** في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية...»[٨٦].

ولا يخفى أنّنا في معظم أبواب النحو نجد وجوه اتفاق أو خصائص مشتركة بين طائفة من مفردات الباب، كما نجد خصائص أخرى تستأثر بها بعض المفردات، أو تتفرد بها في الباب نفسه. «فحيث، وإذ، وإذا» لا تضاف إلا إلى جملة، وإضافتها إلى جملة سِمَة مشتركة بينها. ولكن هذه الظروف تختلف - بعد ذلك - في نوع الجملة التي تضاف إليها. فتضاف (حيث وإذ) إلى الجملة الاسمية كقولنا: اجلسْ حيث زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملة الفعلية، نحو: اجلس حيث جلس زيد، أو: حيث يجلس زيد. وجئتكَ إِذْ زيدٌ قائمٌ، وجئتكَ إذْ قامَ زيدٌ.

وأمَّا (إذا) فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية؛ نحو: آتيك إذا قام زيد، ولا تجوز إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: آتيك إذا زيدٌ قائمٌ، خلافاً للكوفيين والأخفش. قال ابن مالك:

---

(٨٥) السابق: ص ١٢٠.

(٨٦) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤م)، ص١٦١.

وأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضافةً إلى جُمَلِ الأَفْعالِ، كَـ«هُنْ إذا اعْتَلَى»[٨٧]

فقياس (حيث) على نظائرها من الظروف المكانية، لم تكتمل أدواته. فالعلّة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه ليست كافية لإصدار الحكم. والمقيس عليه (وهو ما سمع من إضافة حيث إلى المفرد) شاذ ومجهول القائل، وله رواية أخرى مخالفة لوجه الاستشهاد. ومعلوم أن الدليل إذا تَطرَّق إليه الاحتمال بَطَلَ الاستدلال به. ولم تُسمَع إضافة حيث إلى الاسم المفرد في شاهد قيل في السَّعَةِ والاختيار.

فتَتَبُّعُ الوجوه الشاذة، والأخذ بالآراء المرجوحة، لتسويغ عبارات ضعيفة (إن لم تكن لحناً)، منهج غير سديد - وعلى الأخص - عندما يكون الباعث على ذلك لا يرقى إلى درجة الضرورة المُلِحَّة.

وتوسَّع المجمع في بعض قراراته، وطَرَدَ القياس فيما لم يُسْمَعْ ولم يُقَسْ. من ذلك ما جاء في قرار بشأن بعض العبارات الشائعة في العصر الحديث. نحو قولهم: إنّ صورتها لم ولن تغيب عني، وقولهم: إنّ موقفك لا ولن يغيّر من رأيي. ونصّ القرار: «... يرى المجمع تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، أَخْذاً برأي البصريين الذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني، مع السَّعَة في تطبيق تلك القاعدة على الحروف»[٨٨]. فالوارد في مبحث التنازع أنه يقع بين الأفعال وما يشبهها في العمل، ولكن لم يقع - في فصيح القول - التنازع بين الحروف، غير أن الدكتور شوقي ضيف قاس تنازع الحروف على تنازع العوامل

(٨٧) شرح ابن عقيل: (٢/ ٥٥-٦١).

(٨٨) مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة (٣/ ١٥٦). (صدر القرار: د/ ٤٧/ ج/ ٦ للمؤتمر في ٢/ ٣/ ١٩٨١م).

الأخرى من أفعال وأسماء تقاربها في القوة والعمل؛ وذهب إلى أن الحرفين (لم ولن) أو (لا ولن) تنازعا في العمل، فأُعمِل الثاني منهما على مذهب البصريين. وبذا يكون مبحث التنازع قد اتسع ليشمل تنازع الحروف، قياساً طرديًّا على تنازع الأفعال وما أشبهها. وأخذ المجمع – بعد مناقشات – برأيه، وأصدر قراره الذي أوردناه (بالأغلبية)[٨٩]. وهكذا يُشقَّقُ جِلْدُ القواعد والأصول، لتعبيرٍ أَقَلَّتْهُ سفنُ الترجمة التي لا قرار لها ولا مرفأ، سوى الجري وراء التعبير الأجنبي والتأثر ببنائه[٩٠].

٣- البناء على معايير غير مضبوطة أحياناً:

وبنى المجمع بعض قراراته على معايير غير مضبوطة أحياناً. مثال ذلك ما جاء في قرار التضمين: «ومجمع اللغة العربية يرى أنه – أي التضمين – قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تَحَقُّقُ المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤْمَن معها اللَّبْس.

الثالث: ملاءمة الذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي»[٩١].

فالشرط الثالث «ملاءمة الذوق العربي» لا معيار له يضبطه، إذ كيف نعلم أن التضمين الذي يلجأ إليه كاتب ما أو متكلم هو موافق للذوق

---

(٨٩) السابق: (٣/ ١٥٦). وممن خالف هذا القرار د.تمام حسان ود.أحمد الحَوْفيّ ينظر: هامش الصفحة ١٥٦ من ج٣ من كتاب في أصول اللغة).

(٩٠) ربما كان هذان التعبيران من آثار الترجمة والتأثر باللغات الأجنبية. وهذا رأي خبير لجنة الأصول بالمجمع د.محمد حسن عبد العزيز الذي تقدم بمذكّرة لتسويغ هذين التعبيرين وإجازتهما. (ينظر: المصدر السابق).

(٩١) مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص٦.

العربي، فهذه مسألة نسبية، فما يراه أحدنا ملائماً للذوق العربي قد يراه آخر غير ملائم. فالذوق باب واسع تتباعد فيه الآراء وإن تقاربت أحياناً، ويظل هذا المعيار بحاجة إلى حدود تحده وترسم معالمه.

ويبدو أنه من المستحسن أن تقيّد الضرورة، وألا تبقى معتمدة على الحس اللغوي للباحثين، فكثيراً ما نقرأ في القرارات المجمعية المصطلحات الآتية: «الشائعة»(٩٢)، و«عند الحاجة»(٩٣)، وكثرة الاستعمال، و«عند الضرورة»(٩٤)، و«قد سُمِع من أمثلته في فصيح العربية ما يجيز القياس عليه»(٩٥)، و«ملاءمة التضمين للذوق العربي»(٩٦)، و«كثير كثرة ظاهرة»(٩٧)، ولا نكاد نجد في المذكرات والبحوث التي بُنِيت عليها القرارات المجمعية قيوداً أو ضوابط تحدد مدلولات هذه المفردات أو المقصود منها؛ كأن تُضبط بأعداد معيّنة وبمستويات لغوية محدَّدة مثلاً(٩٨).

(٩٢) السابق: ص١٠، ١١، ٢٥.

(٩٣) السابق: ص٧، ١٠، ٢٥، ٥١.

(٩٤) السابق: ص١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥.

(٩٥) السابق: ص ٩٦.

(٩٦) السابق: ص٦.

(٩٧) السابق: ص١٧.

(٩٨) ودراسة الشائع أو الأساسي، أو ما شئنا من مصطلحات مقاربة لذلك معروفة ومنتشرة ولها مناهجها. وهنالك أمثلة يضيق المجال عن استقصائها، وتكفي في هذا المقام الإشارة إليها أو الإحالة إلى بعضها. يُنظر: كتاب «طرائق تدريس اللغة العربية» للدكتور محمود السيد ص٤٩٥. وهناك كتاب عنوانه: «التراكيب الشائعة في اللغة العربية: دراسة إحصائية»، للدكتور محمد علي الخولي، يمثل نموذجاً حسناً لدراسة الشيوع، ويمكن الاستفادة منه في دراسة كثير من الظواهر اللغوية الشائعة في اللغة العربية؛ صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة، وقد اشتمل الكتاب على قائمة مراجع مختارة في هذا المجال. (ينظر كتاب: التراكيب الشائعة في اللغة العربية: دراسة إحصائية، للدكتور محمد علي الخولي، ص٢٠٥ وما بعدها).

فـإذا أقمنـا بحوثنـا اللغويـة والقـرارات المجمعيـة علـى ضـوابط للمصـطلحات المشـار إليهـا، وعلـى نتـائج دراسـات منهجيـة (للشّـائع أو الأساسي في اللغة) مؤسّسة على الإحصاء، تأتي القرارات رصينة، وعلميـة، ووظيفية، كما يقول أهل التربية. وبذا نحفظ كثيراً من أصول اللغة وقواعـدها الكلية من الاهتزاز، بل الإلغاء والتغيير.

الخاتمة بكلمات مـوجزة: لـم يكـن للقيـاس أثـر يُـذكر فـي كتـاب لغـة الجرائد لإبراهيم اليازجي، فكان تعويله على السماع؛ أما العلماء الذين كثـر القياس في مصنفاتهم، واعتمدوا عليه كثيراً في معالجـة الأخطـاء الشـائعة – مع اشتراط ضوابط للقياس - فهم: - محمد علي النجار - محمد العدناني- صلاح الدين الزعبلاوي- د.إميل يعقوب - مجمع اللغة العربية في القـاهرة. وما ذُكِر من النتائج عقب كلٍّ من المصنفات التي تناولها البحث يُجـزِئ عـن الإعادة هنا.

* * *

المصادر والمراجع

- إبراهيم اليازجي: لغـة الجرائـد، جمعـه وقدمـه نظيـر عبـود، دار مـارون عبود، بيروت، (د. ط، د. ت).
- إميل يعقوب: معجم الخطأ والصـواب فـي اللغـة، دار العلـم للملايـين، بيروت، ط١، تشرين الثاني نوفمبر، ١٩٨٣م.

(٩٨) مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة، (١/ ٢٥٠) وينظر أيضـاً: ص١٤١ (النسـب إلـى المثنى في المصطلحات العلمية). ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ص١١١.

- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، ١٩٥٢-١٩٥٦م.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، وط ٥، ٢٠١٠م، قدَّم لهذه الطبعة د. عبد الحكيم راضي.
- الحريري: درة الغوّاص، حققه وعلق عليه بشار بكّور، دار الثقافة والتراث- معهد الفتح الإسلامي، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وعلَّق عليه يوسف بديوي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- داوود عبده: دراسة في قوائم المفردات الشائعة في اللغة العربية وقائمة بأشيع ثلاثة آلاف كلمة في أربع منها، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، ط٢، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر بدمشق، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، دار الشروق، عمان الأردن، ط١، ١٩٩٧م.
- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

- السيوطي: المزهر، تحقيق محمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ط٣.
- السيوطي: المزهر، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.
- طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، الدار الجامعية، الإسكندرية، (تاريخ المقدمة ١٩٩٢م).
- عباس أبو السعود: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط٢، (د. ت).
- عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ط٢، (د.ت).
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، ١٩٧٥م.
- عفاف حسانين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ابن عقيل: شرح على ألفية ابن مالك. دار الكتاب العربي، طبعة مصورة من المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة، بمصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت - لبنان، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، بإشراف محمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مطبعة كرم ومكتبتها، دمشق، (د.ت).
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة وفي الألفاظ والأساليب، مُعلَّقاً عليها، مقرونة بما قُدِّم في شأنها من بحوث ومذكِّرات. أخرجها وضبطها وعلَّق عليها: محمد خلف الله أحمد (عضو المجمع). ومحمد شوقي أمين (رئيس التحرير بالمجمع)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م. [وهذا الكتاب يشكِّل الجزء الأول، وإنْ لم يُكتب عليه (الجزء الأول)، لأنه متبوع بكتابين آخرين في أصول اللغة، كُتِب على كل منهما بوضوح: الجزء الثاني، الجزء الثالث].
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في عيده الخمسيني): مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤م)، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين (عضو المجمع)، وإبراهيم الترزي (المدير العام للتحرير والشؤون الثقافية بالمجمع)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- مجمع اللغة العربية في القاهرة: المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، إستانبول- تركيا، د.ت.
- محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية دار الفكر العربي ١٩٩٥.
- محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.
- محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، إعادة طبع ١٩٩٦م.

- محمد علي الخولي: التراكيب الشائعة في اللغة العربية دراسة إحصائية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة ١٩٩٨م.
- محمود أحمد السيد: في طرائق تدريس اللغة العربية، مديرية الكتب الجامعية، جامعة دمشق، ١٤٠٧-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧- ١٩٨٨م.
- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ط٩، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م، وط١١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب، مطبعة طبارة، بيروت، ١٣٤٦هـ-١٩٢٧.
- ابن منظور: اللسان، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيديّ دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط٣.
- ابن هشام: المغني تحقيق، د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب (بيروت) - مكتبة المتنبي(القاهرة)، د.ت.
- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

الدوريات:

- محمد علي النجار: لغويات سلسلة مقالات: نُشرت في مجلة الأزهر بدءاً من المجلد ١٦ سنة ١٩٤٥م إلى المجلد ٣٣ سنة ١٩٦٢م (خلال ما يقرب من ١٧ عاماً).

* * *